٢٨٢

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

٦٨٧٩ ف ١٣٩١

الرقم:

العنوان: عقيدة الصابوني

المؤلف: الصابوني، أحمد بن محمود ٥٨٠هـ

تاريخ النسخ: المعاصر – العصر تقريبا

اسم الناسخ:

عدد الأوراق: ٦ ق

ملاحظات:

٢١٤

ع ٠ ص

عقيدة الصابوني، أحمد بن محمود ـ ٥٨٠هـ، كتبت في القرن العاشر الهجري تقديراً.

١٦ ق . ١٣ س ١٤×١٠ سم

٦٨٧٤ نسخة حسنة، بآخرها نقص، خطها نسخ حسن. وردت وفاة المؤلف على المخطوط سنة ٥٠٨هـ نقلا عن الجواهر المضية في الطبقات طبع محققا سنة ١٩٦٩م

الاعلام (ط٤) ١: ٢٥٣ النشرة المصرية للمطبوعات ١٩٧٠م.

ف ١٣٩١/٣

١ ـ أصول الدين أ ـ المؤلف ب ـ تاريخ النسخ ج ـ البداية من الكفاية د ـ مختصر الكفاية في الهداية.

٢٨٢

محمد رياض ادلبي ١

هذه عقيدة الصابوني
لاحمد بن محمود بن
ابي بكر البخاري
توفي سنة ثمانية
وخمسمائة
كذا في جواهر
المضية في الطبقات
ملكها الله تعالى
لفقيره يحيى

٢م

ثم صار بعده ملكا الفقير الى
مولاه الغني السيد
الشيخ عبد الوهاب
افندي عفى الله له
ولوالديه ولمن
سائر المسلمين امين

حرر [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم يسر

الحمد لله ذي الجلال والاكرام والصلاة
على رسوله محمد خير الانام وعلى اله
واصحابه الكرام قال الشيخ الامام الاجل
نور الدين ناصر الحق سيد الائمة مفتي الامة
ابو محمد احمد بن محمود ابن ابي بكر البخاري
تغمده الله تعالى بغفرانه اما بعد
فلما تيسر الفراغ بحمد الله ومنه
من كتاب الكفاية في الهداية
التمس مني بعض الاصحاب
والاصدقاء ان الخص منه

منه

منه ما هو العمدة في الباب ليكون اوجز في
اللفظ واسهل للحفظ فاستخرت الله تعالى في
ذلك واستعنته عليه واستعصمته عن الزلل
والخلل في القول والعمل وهو حسبنا ونعم الوكيل
نعم المولى ونعم النصير القول في مدارك العلوم
العلم الحادث نوعان ضروري واكتسابي فالضروري
ما يحدثه الله تعالى في العبد من غير كسبه واختياره
بحيث لا يتشكك فيه كالعلم بوجوده وتغير احواله
ويشترك في هذا النوع من العلم جميع الحيوانات
والاكتسابي ما يحدثه الله تعالى فيه بواسطة
كسب العبد واختياره وهو مباشرة اسبابه
واسبابه ثلاثة الحواس السليمة والخبر الصادق
ونظر العقل اما الحواس فهي خمسة السمع والبصر

مطلب في القول في العلم

والشم والذوق واللمس ويعلم بكل حاسة ما
يختص به اذا استعملت فيه واما الخبر الصادق
فهو نوعان احدهما الخبر المتواتر وهو ما يسمع من
اشخاص مختلفة في احوال مختلفة بحيث لا يتوهم
انهم توافقوا على الكذب وهو سبب للعلم الضروري
كالعلم بالملوك الماضية والبلدان القاصية والثاني
الخبر المؤيد بالمعجزة من الانبياء عليهم السلام وهو
سبب للعلم القطعي لكن بواسطة الاستدلال
واما نظر العقل فهو سبب للعلم ايضا والحاصل
منه نوعان ضروري ويسمى بديهية ما يحصل
باول النظر من غير تفكر كالعلم بان كل الشيء اعظم
من جزوه واستدلالي وهو ما يحتاج فيه الى نوع
تفكر كالعلم بوجود النار عند رؤية الدخان وحصول

العلم بهذه الاسباب مشاهد لمن انصف ولم
يعاند وانكر ذلك كله طائفة يقال لهم السوفسطائية
فانكر بعضهم حقائق الاشياء وانكر بعضهم العلم
بحقائق الاشياء ولا مناظرة مع هولاء الا بالضرب
المولم او الاحراق بالنار ليضطروا الى الاقرار
وانكرت السمنية والبراهمة كون الخبر من اسباب
العلم وهو قريب من انكار السوفسطائية فانهم
ينكرون العلم الضروري بواسطة الخبر المتواتر
قلنا ولو لم يكن الخبر من اسباب العلم كيف يعرف
الانسان والده واخاه وعمه وساير اقربائه اذ
لا طريق لمعرفة هولاء الا الخبر وانكرت الملاحدة
والروافض والمشبهة كون العقل من اسباب
المعارف قالوا لان قضايا العقل متناقضة

لاختلاف العقلاء فيما بينهم قلنا فبم علمتم ان قضايا
العقل متناقضة إن قلتم بالعقل فقد ناقضتم حيث
قلتم علمنا بالعقل أن لا يُعلم بالعقل شيء وان قلتم بالخبر
فبم علمتم انه صدق ام كذب وان قلتم بالحس فقد
عاندتم ثم نقول لا تتناقض قضايا العقل وانما اختلف
العقلاء فيما بينهم إما لقصور عقلهم عن بلوغ درجة
النظر او لتقصيرهم في شرايط النظر فيحكم بعضهم
بالهوا والظن ويدعي انه يحكم بالعقل كجماعة سئلوا
كم ثلاثة في ثلاثة لا يختلفون في جوابه انه تسعة
ولو سئلوا كم ثلثة عشر في ثلاثة عشر يختلف جوابهم
في ذلك لما قلنا لا لاختلاف قضية العقل في هذا
العدد واعتبر هذا بنظر العين فان القمر ليلة
البدر لا يختلف فيه النظار واما الهلال في

اول الشهر فمما يقع فيه الاختلاف لقصور
النظر او لتقصير الناظر فكذا هذا ثم نقول العقول
متفاوتة باصل الفطرة عندنا خلافا للمعتزلة
ولا وجه لانكارهم فكم من صبي صغير يستخرج
بعقله من غير سابقة تجربة ولا تعليم ما يعجز
عنه البالغ الكبير وقد صرح صاحب الشرع
بنقصان عقل النساء حيث قال عليه السلام
انهن ناقصات العقل والدين وكذا اقام
الشرع شهادة امراتين مقام شهادة رجل
واحد لنقصان آلة الضبط وهو العقل ولكن
مع هذا قدر ما ينطلق عليه اسم العقل يكفي لمعرفة
الصانع فلا يعذر احد في الجهل بخالقه والله الموفق

القول في حدوث العالم ووجود الصانع

العالم اسم لما سوى الله تعالى لانه علم على وجود
الصانع وهو قسمان اعيان واعراض فالاعيان
ما تقوم بنفسها ويصح وجودها لا في المحل و
الاعراض ما تقوم بغيرها ولا يعقل خلوها عن
المحل ثم الاعيان قسمان مفرد ويسمى جوهرا
وهو الجزء الذي لا يتجزى ومركب ويسمى جسما
واقله جوهران وانكرت الفلاسفة وبعض
المعتزلة الجزء الذي لا يتجزى وهذا القول فاسد
لانه يؤدي الى ان يكون اجزاء الخردلة مساوية
لاجزاء الجبل لان اجزاء كل واحد منهما لا تتناهى
ولان الاجتماع لما كان بخلق الله تعالى في اجزاء
الجسم فنقول الله تعالى هل يقدر على خلق
الافتراق بدلا عن الاجتماع ام لا ان قلت

لا يقدر

قوله وانكرت الفلاسفة ولم يقولوا بالجزء الذي لا يتجزى بل قالوا الجسم واحد في نفسه مركب من الهيولى والصورة وانه لم يتألف من اجزاء بالفعل وان كان فيه اجزاء بالقوة والزمن لكن كل جزء فرضناه منه يمكن انقسامه

لا يقدر فقد وصفته بالعجز وان قلت يقدر
ثبت الجزء الذي لا يتجزى واما الجسم عند بعض
الحساب ماله ابعاد ثلاثة وهو الطول والعرض
والعمق وعندنا تركب الجوهرين يكفي لاطلاق
اسم الجسم عليهما لانه لو زاد الجوهر الواحد على احد
الابعاد الثلاثة من احد الجسمين صح ان يقال
هذا اجسم منه ولولا ان اصل التركيب يكفي
لاطلاق اسم الجسم عليهما والا لما صح الترجيح
بكونه اجسم منه بزيادة جوهر واحد والحد
الصحيح للجسم هو المتركبان فصاعدا او المجتمعان
فصاعدا واما العرض فاسم لما لا دوام له في اللغة
وحده ما يقوم بغيره ولا دوام له وانواعه نيف
وثلثون مثل الالوان والاكوان والطعوم والروائح

والقدرة والارادة والاصوات وانكرت الدهرية
والثنوية وبعض المعتزلة كون الاعراض معاني
وراء الذات وهو قول فاسد بدليل ان الشعر
الاسود اذا ابيض صح ان يقال هذا الشعر عين
ذلك الشعر والبياض غير السواد بالاتفاق ثم
نقول لو كان الشعر اسود لذاته لما تغير مع قيام
ذات الموجب للسواد ومتى صار ابيض علم انه
كان اسود لمعنى حتى تغير بتغير ذلك المعنى واما
القديم فهو ما لا ابتدا لوجوده والحادث ما لم يكن
فكان اذا عرفنا هذا فنقول الاعيان لا يتصور
خلوها عن الاعراض وهي حادثة فان الجواهر لا يتصور
وجودها الا مجتمعة او متفرقة وكذا المتمكن في زمان
البقا لا يتصور الا ساكنا او متحركا فان الحركة كونان

في

في مكانين والسكون كونان في مكان واحد وحدوث
الحركة ثابت بالحس والمشاهدة وحدوث السكون
ثابت بدلالة انعدامه بوجود الحركة اذ القديم
لا ينعدم واذا لم يتصور خلو الاعيان عن الاعراض
وانها حادثة لا يتصور سبقها على الحوادث لان
في السبق الخلو لا محالة ودلالة استحالة بقاء الاعراض
تاتي في مسئلة الاستطاعة ان شا الله تعالى
وكل ما لا يسبق الحادث فهو حادث ضرورة واذا
كان حادثا كان مسبوق العدم وما سبقه العدم
لم يكن وجوده لذاته ويستوي في العقل امكان
وجوده وعدمه فلا يترجح الوجود على العدم
الا لمخصص هو واجب الوجود لانه لو كان
جايز الوجود لاحتاج الى مخصص وذلك الى الاخر

الى ان يتسلسل او ينتهي الى ما هو واجب الوجود
وهو الصانع جل جلاله واذا ثبت انه واجب
الوجود لذاته ثبت انه قديم لانه لم يتعلق وجوده
بغيره فكان وجوده لذاته فيستحيل عدمه لوجوده
لذاته الموجب لوجوده ازلا وابدا وعرف
بمجموع ما ذكرنا انه لا يجوز ان يسمي الله تعالى
جوهرا ولا جسما ولا عرضا لاستحالة ثبوت
معاني هذه الاسامي في حق الله تعالى
ومن زعم ان اطلاق هذه الاسامي على الله
تعالى بهذه المعاني فهو باطل لان اطلاق
الاسم في غير ما وضع له اللفظ
لا يجوز الا بطريق المجاز وشرطه ان يكون بين محل الحقيقة
والمجاز نوع مشابهة ولا مشابهة بين الله وبين خلقه
بوجه

بوجه من الوجوه فلا يجوز اطلاق هذه الاسامي
على الله تعالى لا حقيقة ولا مجازا والله الموفق

القول في توحيد الصانع قال اهل الحق
ان الله تعالى واحد لا شريك له وخالفهم في ذلك
الثنوية والمجوس والنصارى والطبائعية
والافلاكية زعمت الثنوية والمجوس ان الصانع
اثنان احدهما خالق الخير والآخر خالق الشر
وعبر بعضهم عنهما بيزدان واهرمن وبعضهم
بالنور والظلمة وزعمت النصارى انه
ثالث ثلاثة وعبر عنه بالاقانيم الثلاثة وهو
ذات وعلم وحيوة وزعم بعضهم انه اب وهو
الله تعالى وابن وهو عيسى وزوجة وهي مريم
وزعم الطبائعيون ان الصانع الاربعة الحرارة

والبرودة واليبوسة والرطوبة وزعم الافلاكيون
انه سبعة زحل والمشترى والمريخ والشمس
والزهرة وعطارد والقمر وهذه الفرق كلها
هم المنكرون للصانع على الحقيقة فان الصانع
لا بدّ وان يكون واجب الوجود لذاته وذلك لا
يتصور الا الواحد ودلالة ذلك انه لو كان الصانع
اثنين فاذا اراد احدهما خلق الحيوة في جسم
واراد الآخر خلق الموت في ذلك الجسم اما ان
تنفذ ارادتهما او ارادة احدهما دون الآخر
ونفاذ ارادتهما محال ولو نفذت ارادة احدهما
دون الآخر صار الذى تعطلت ارادته مقهورا
والمقهور لا يكون الها فان قيل اذا علم احدهما ان
الآخر يريد الحيوة فيه يوافقه فى ذلك ولا يخالفه

بارادة

بارادة الموت فيه خصوصا على اصلكم ان الارادة
تلازم العلم قلنا الموافقة بينهما لا يخلو اما ان تقع
ضرورة او اختيارا ان قلت ضرورة كان كل واحد
منهما مضطرا الى موافقة صاحبه فيكونان عاجزين
والعاجز لا يكون الها وان قلت اختيارا يمكن تقدير
اختيار الخلاف بينهما فيتوجه التقسيم وقوله
ان الارادة تلازم العلم قلنا عندنا الارادة تلازم
الفعل دون العلم بدليل ان ذات الله تعالى
وصفاته معلومة له وليست بمرادة له وكذا
المعدوم الذى لا يوجد يعلم انه لو وجد كيف يوجد
معلوم له وليس بمراد له اما الرد على من قال
بالنور والظلمة فنقول وافقتمونا على ان الظلمة
حادثة فنقول حدثت الظلمة بذاتها ام باحداث

النور اياها ان قلتم بذاتها فقد صرحتم بحدوث
شيء بدون الصانع وفيه تعطيل الصانع لا اثبات
الصانعين وان قلتم باحداث النور اياها فهو الذي
احدث اصل الشرور والقبايح واما قول المثلثة
باطل لانه لا دليل لهم على تقسيمهم بثلثة اقانيم لا من
جهة العقل ولا من جهة النقل ولانهم جعلوا
الذات مع العلم والحيوة ثلاثة فهلا جعلوه مع
القدرة والارادة خمسة ومع السمع والبصر سبعة
الى غير ذلك من صفات الكمال وقول من جعل
مريم صاحبة وعيسى ولدا اشنع لان فيه اثبات
الحاجة والتجزية وذلك من امارات الحدوث واما
الرد على الطبايعية فنقول الحرارة والبرودة و
الرطوبة واليبوسة كلها اعراض لا قيام لها

بذاتها

بذاتها ولا بقاء لها في نفسها وانها تحدث ساعة
فساعة ومحالها محال الحوادث فتكون ايضا
حادثة فلا بد لها من محدث واما الرد على
الافلاكية فنقول ان هذه الكواكب كلها
دايرة سايرة منتقلة من برج الى برج متحولة
من حال الى حال عندكم من سعد ونحس
وخسوف وكسوف واحتراق واوج وهبوط
وكل ذلك امارات كونها مسخرة مقهورة والصانع
هو الله الواحد القهار القول في تنزيه الصانع
عن سمات الحدوث ثم ان صانع العالم يستحيل
ان يكون جسما او عرضا او ذا صورة او في جهة
او في مكان وزعمت اليهود وغلاة الروافض
والمشبهة والكرامية انه جسم وهشام بن الحكم

بصفه بالصورة وقالت المشبهة والكرامية انه
متمكن على العرش وقال بعضهم انه على العرش
لا بمعنى التمكن ولكن يثبتون جهة فوق وقالت
النجارية انه بكل مكان بذاته وقالت المعتزلة
انه بكل مكان بالعلم لا بذاته وكل ذلك باطل
لان فيه امارات الحدث فان الجسم مجتمع وكل
مجتمع يجوز افتراقه وكذا يكون مقدرا بمقدار
يتصور ان يكون اكبر منه او اصغر فاختصاصه
بهذا القدر لا يكون الا بتخصيص مخصص وكذا
الصور مختلفة واجتماعها على الكل محال وتخصيص
البعض لا يكون الا بمخصص وكذا لو كان متمكنا
على العرش اما ان يكون مقدرا بمقداره او اصغر
منه او اكبر فان كان بمقداره او اصغر منه

~~والمعتزلة~~ م

10

لابد ان يكون محدودا متناهيا والتناهي
من امارات الحدث وان كان اكبر منه
فالقدر الذي يوازي العرش يكون مقدرا
بمقداره فيلزم ان يكون متبعضا متجزيا ثم
لابد ان يكون متناهيا من جهة السفل حتى
يكون متمكنا وما جاز عليه التناهي من جهة
جاز عليه التناهي من سائر الجهات ولان
التعري عن المكان والجهة كان ثابتا في الازل
بالاجماع بيننا وبين الخصوم ان ما سوى الله تعالى
محدث فلو ثبت التمكن والجهة بعد ان لم يكن لحدث
في ذاته معنى لم يكن ثابتا في الازل فيصير محلا
للحوادث وانه محال وقوله الرحمن على العرش
استوى محتمل فان الاستواء قد يذكر ويراد به

الاستيلاء ~~ويراد به التفرد~~ ويراد به التمام
ويراد به الاستقرار والتمكن فلا يكون حجة مع
أن الترجيح لما قلنا فانه تعالى تمدح به ولو ذكر
الاستواء للمدح في حق الخلق لا يفهم منه التمكن
والاستقرار كما قال الشاعر قد استوى بشر على
العراق من غير سيف ودم مهراق وتحقيق
ذلك هو ان التمدح بما يمتاز به عمن لا يدانيه ولا
يساويه والاستواء بمعنى التمكن يساويه فيه كل
دني وحقير فلا يكون فيه كثير مدح وقول من قال
انه بكل مكان فسد لان من جاز عليه التمكن
يستحيل ان يكون في مكانين في حالة واحدة فمن
استحال عليه التمكن كيف يتصور ان يكون في
الاماكن كلها وكذا قول من قال انه في كل مكان

بالعلم

بالعلم لا بذاته لان من يعلم مكانا لا يصح ان يقال
هو في ذلك المكان بالعلم وكذا القول بالجهة
باطل لان وجوده في ساير الجهات محال وتخصيص
بعض الجهات لا بد له من مخصص ولان من
كان بجهة من الشيء لا بد ان يكون بينهما مسافة
مقدرة يتصور ان يكون ازيد من ذلك او انقص
فلا بد من مخصص لذلك القدر مع مساوات
غيره اياه في الجواز ثم لا تمدح في الفوقية من
حيث الجهة اذ الحارس فوق السلطان من
حيث الصورة والسلطان فوقه من حيث
القهر والولاية وهو المراد بقوله تعالى وهو القاهر
فوق عباده ورفع الايدي الى السماء وقت الدعاء
تعبد محض كوضع الجبهة على الارض في السجود

في ص ٦

يعال

والاستقبال الى الكعبة في الصلوة وللمجسمة
والمشبهة ايات واخبار يتمسكون بظاهرها
ولاهل السنة فيه طريقان احدهما قبولها
وتصديقها وتفويض تاويلها الى الله تعالى مع
تنزيهه عما يوجب التشبيه وهو طريق سلفنا
الصالح والثاني قبولها والبحث عن تاويلها على
وجه يليق بذات الله تعالى موافقا لاستعمال
اهل اللسان من غير القطع بكونه مراد الله تعالى
وطريقة السلف اسلم وطريقة الخلف احكم
والله الموفق **القول** في صفات الله تعالى
قال اهل السنة ان الله تعالى موصوف بصفات
الكمال منزه عن النقيصة والزوال ليست
باعراض تحدث وتنعدم بل هي ازلية ابدية قايمة



بذاته

بذاته لا تشبه صفات الخلق بوجه من الوجوه
بل هو حي عالم قادر سميع بصير مريد متكلم الى ما
لا يتناهى من صفات الكمال وله حيوة وعلم
وقدرة وسمع وبصر وارادة وكلام وانكرت
الباطنية والفلاسفة كون الله تعالى حيا
عالما قادرا على التحقيق وزعمت ان ما يوصف
به الخلق لا يوصف به الله تعالى واعترفت
المعتزلة باتصاف الله تعالى بانه حي عالم قادر
سميع بصير مريد متكلم ولكن انكرت وجود
هذه الصفات وقيامها بذات الله تعالى
الا في الكلام والارادة والفعل وزعمت انها
حادثة غير قايمة بذات الله تعالى وقسمت
الاشعرية الصفات على قسمين صفات

ذاتية

ذاتٍ وصفاتُ فعلٍ فزعمت ان صفاتِ الذاتِ
قديمةٌ قايمةٌ بذاتِ الله تعالى وصفاتُ الفعلِ
حادثةٌ غيرُ قايمةٍ بذاتِ الله تعالى وبيان ذلك
يأتي في مسئلة التكوين والمكوّن إن شاء الله
تعالى ودلالة صحة ما قلناه ما تمدّح الله تعالى
به في كتابه وتعرّف الى عباده باسمائه الحسنى
وصفاته العلى فقال هو الحيّ لا اله الا هو وقال
وهو العليم الحكيم وقال وهو على كل شيٍ قدير
وقال وهو السميع البصير وقال وهو الخالق
البارئ المصوّر الى غير ذلك من الايات
فنقول لمّا اتّصف الله تعالى بكونه حيًّا عالمًا
قادرًا على التحقيق وهذه الاسماء مشتقةٌ من
معانٍ مخصوصةٍ عند ارباب اللسان فاذا

اطلقت هذه الاسامي على ذات بطريق الحقيقة
يراد بها اثبات ماخذ الاشتقاق لا مجرد
تعريف الذات ولو لم يكن الحيوة والعلم
والقدرة قايمةً بذات الله تعالى لكان اطلاق
هذه الاسامي عليه بطريق اللقب والعلم لا
بطريق الحقيقة وهذا لا يجوز فان قيل لو
اثبتنا هذه المعاني وراء الذات لزمنا القول
بالقدماء وانه ينافي التوحيد قلنا مهما دللنا
على ان اطلاق هذه الاسامي المشتقة على الذات
بطريق الحقيقة يقتضي قيام هذه المعاني
بالذات وجب القول بقيامها بذات الله
تعالى نظرًا الى هذه الاسامي والقول بالقدماء
انما يلزم ان لو كانت هذه المعاني اغيارًا للذات

ونحن ننكر ذلك فمن ادعا فعليه البيان ثم
نتبرع ببيان ذلك فنقول صفات الله ليست
عين الذات كما زعمت المعتزلة وليست غير الذات
كما ذهب اليه الكرامية بل نقول كل صفة لا هي
عين الذات ولا غير الذات وكذا كل صفة مع
صفة اخرى لا عينها ولا غيرها لان حد الغيرين
موجودان يتصور وجود احدهما مع عدم الآخر
وذا لا يتصور في صفات الله تعالى مع ذاته
ولا صفة مع صفة اخرى فلا يكونان متغايرين
كالواحد من العشرة بخلاف الصفات المحدثة
فان قيام الذات بدون تلك الصفة المعينة
متصور فيكون غير الذات ويجوز ان يكون لله تعالى
صفات لا نعرفها على التفصيل عندنا خلافا

للمعتزلة

للمعتزلة وكذا في الاسماء لقول النبي عليه السلام
انا اعلمكم بالله واخشيكم لله وكذا قال النبي
عليه السلام في دعائه المعروفة اسألك بكل
اسم هو لك سميت به نفسك او انزلته في
كتابك او علمته احدا من خلقك او استأثرت
به في علم الغيب عندك ولكن مع ذلك لما عرفنا
بالاجمال انه موصوف بصفات الكمال فقد
عرفناه حق معرفته ولا يصح ان يقال صفاته
حلت ذاته ولا ان ذاته محل لصفاته لان
الحلول انتقال والانتقال في الصفات محال
ولكن يستعمل ذلك في صفات الخلق على سبيل
التوسع والمجاز فلا يجوز استعماله في حق الله
تعالى ولكن يقال صفاته قائمة بذاته وقال

[illegible]

الاشعري صفاته موجودة بذاته ولا يقال صفاته
معه او مجاور له او فيه واحترز بعض اصحابنا
عن قوله عالم بالعلم كيلا يتوهم ان العلم له آلة
ولكن قالوا عالم وله علم والله الموفق **القول
في الاسم والمسمى** قال اهل السنة الاسم والمسمى
واحد وقالت الجهمية والكرامية والمعتزلة
ان الاسم غير المسمى وقال بعض الاشعرية الاسم
غير التسمية وغير المسمى وقال بعضهم الاسم
ينقسم الى ثلثة اقسام احدها عين المسمى والثاني
غير المسمى والثالث لا هو ولا غيره واتفقوا على
ان التسمية غير المسمى وهي ما قامت بالمسمى
والصحيح ما قلنا فان من قال الله صح ان
يقال ذكر الله تعالى وصح ايضا ان يقال ذكر اسم

الله

الله تعالى فلو لا ان الاسم والمسمى واحد لما صح اطلاق
ذلك دل عليه قوله تعالى فسبح باسم ربك العظيم
ونقول في الركوع سبحان ربي العظيم وكذا تعارف
ارباب اللسان حتى قال الشاعر الى الحول
ثم اسم السلام عليكما وكذا اذا قال الرجل زينب
طالق واسم امرأته زينب يقع الطلاق على ذات
المرأة لا على اسمها الا ان الاسم يذكر ويراد به
التسمية فاذا استعمل الاسم بمعنى التسمية يكون
غير المسمى لا محالة كما يقال ما اسمك فيقول محمد
يريد به السؤال عن التسمية بدليل انه ذكر
بكلمة ما وانها لغير العقلاء ثم اذا استعمل بكلمة
من فيقال من محمد فيقول انا يضيف الى
الذات ولا يقال ان محمدا اسمي فدل ذلك على

ومن يبك حولا كاملا
فقد اعتذر ...
منه السلام عليكما
صح

صحة ما قلنا والله الموفق **القول في نفي التشبيه**
قال قد اثبتنا صفات الكمال لله تعالى ردا على
المعطلة فلا بد من نفي المماثلة والتشبيه ردا
على المشبهة ليتضح المنهج القويم فكلا طرفي
الامور ذميم وخير الامور اوسطها ودلالة ذلك
قوله تعالى ليس كمثله شيء وهو السميع البصير
نفى المماثلة بقوله ليس كمثله شيء ودل على ثبوت
صفات الكمال بقوله وهو السميع البصير واختلف
القايلون فيما تثبت به المماثلة قالت الفلاسفة
والباطنية وجهم بن صفوان المماثلة تثبت
بالاشتراك في مجرد الوصف والتسمية حتى
امتنعوا عن تسمية الله تعالى موجودا وشيئا وحيا
وقادرا وعالما نفيا للمماثلة بين الله تعالى وبين

خلقه

قوله ردا على المعطلة هم الباطنية والفلاسفة والمعتزلة حيث نفوا عنه تعالى صفات الكمال كالعلم والقدرة الخ وقوله ردا على المشبهة هم من اثبتوا له تعالى الجهة والمكان كمحمد ابن كرام وامثاله

[illegible]

خلقه وهذا باطل فان المماثلة لو ثبتت بالوصف
العام لبطل تقسيم ارباب اللسان بين الاشياء
من تسميتهم لبعض الاشيا ضدا ولبعضها خلافا
ولبعضها جنسا ولبعضها مثلا بل كانت الاشيا كلها
متماثلة حتى كان العجز مثلا للقدرة والسكون مثلا
للحركة والشهد مثلا للسم وهذا مما يحيله العقلاء
وقالت المعتزلة المماثلة تثبت بالاشتراك في اخص
الاوصاف فان العلم مثلا له اوصاف ثلثة موجود
وعرض وعلم فالموجود اعم اوصافه والعرضية
اوسطها وكونه علما اخصها فالعلم يماثل العلم لكونه
علما لا لكونه موجودا وعرضا ولهذا امتنعوا عن
وصف الله تعالى بالعلم نفيا للمماثلة بين الله تعالى
وبين خلقه وهذا ايضا فاسد فان القدرة مثلا

قوله لبطل تقسيم ارباب اللسان بين الاشياء وجه البطلان انه يلزم عليه حينئذ تقسيم الشيء الى نفسه وغيره لان الاشياء مشتركة في وصف الوجود فهي متماثلة فاذا قسمت الى ضد وخلاف ومثل كان من [illegible]

اخصها

[illegible]

يحمل الانسان بها عشرة امناء تشاركه القدرة
التي يحمل بها غيره مائة من في اخص ا[illegible]
ذلك لا تماثلها وعندنا المماثلة انما تثبت بالاشتراك في
جميع الاوصاف حتى لو اختلفا في وصف واحد لا تثبت
المماثلة مثال ذلك ان العلم منا موجود وعرض وعلم
ومحدث وجايز الوجود مستحيل البقاء ومتجدد
في كل زمان ولو اثبتنا العلم صفة لله تعالى لكان
موجودا وصفة وقديما وواجب الوجود ودايما من
الازل الى الابد فلا يماثل علم الخلق وحد المثلين عندنا
ان يجوز على احدهما من الاوصاف ما يجوز على الآخر وقيل
حد المثلين ما يسد احدهما مسد الآخر وهذا منتفي
بين صفات الله تعالى وصفات الخلق فلا يكونان
مثلين والله الموفق **القول** في ازلية كلام الله تعالى

قال